

الشراكات متعددة المستويات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مجال القضايا الإنسانية Multi-level partnerships between the united nations and NGOs in humanitarian issues

كواشي عتيقة

لعمري وفاء *

جامعة باتنة 1، مخبر الأمن في منطقة المتوسط

جامعة باتنة 1، مخبر الأمن في منطقة المتوسط

atika.kouachi@gmail.com

lamriwafa1986@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/02/14

تاريخ المراجعة: 2022/02/22

تاريخ الإيداع: 2021/10/10

ملخص:

تتملص القضايا ذات الصبغة العالمية-الإنسانية (التنمية الإنسانية، حقوق الإنسان، و الأمن الإنساني)، في الوقت الراهن من الطابع الكلاسيكي، المرتبط بالتهديدات الأمنية المباشرة التي تحمل في طياتها المنظور العسكري نحو التهديدات اللاتماثلية، التي تتطلب إستراتيجيات فعالة لمجابهتها في سياق شراكات متعددة المستويات بين الأمم المتحدة، و روافدها المتخصصة من جهة، وبين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، خاصة ما تعلق منها بالقضايا الإنسانية المرتبطة بالأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، إنطلاقاً من تحديد المقاربات النظرية المفسرة، التفاعلات النسقية-التشبيكية بين الفواعل، من ثمة السعي لتجاوز التحديات وموضعة المنظورات الترابطية من مدخل إنساني- حوكماتي عالمي، إعتماًداً على إشارات تطبيقية-توضيحية للنماذج المختارة.

الكلمات المفتاحية: الشراكات متعددة المستويات؛ المنظمات غير الحكومية؛ القضايا الإنسانية؛ الأمن الإنساني؛ حقوق الإنسان.

Abstract:

Issues of a global-humanitarian character (human development, human rights, and human security) are now evading the classic nature, linked to direct security threats that carry a military perspective to asymmetric threats, which require effective strategies to confront them in the context of multi-level partnerships Between the United Nations, and its specialized tributaries on the one hand, and between the United Nations and non-governmental organizations on the other hand, especially those related to humanitarian issues related to the development goals of the United Nations, based on defining interpreted theoretical approaches, systemic-networking interactions between actors, then striving to overcome Challenges and the positioning of associative perspectives from a global human-governance approach, based on applied-illustrative references to the selected models.

Keywords : multi-level partnerships; Non-governmental organization; humanitarian issues; human security; human rights.

مقدمة:

كان لطبيعة التحولات الدولية الراهنة الأثر البارز في تحقيق قاعدة الانتقال من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني، ومن التهديدات الأمنية المباشرة-العسكرية- إلى التهديدات الأمنية اللاتماثلية، ومن التنمية الإقتصادية إلى التنمية الإنسانية، حيث فعل المتغير المستقل (الإنسان) كقاسم مشترك في المتغيرات الثلاث، هذا ما يوضح تنامي الاهتمام بالقضايا الإنسانية ذات الصبغة العالمية، خاصة ما إرتبط منها بتهديداتها.

نتيجة لذلك، ونتيجة فسخ المجال لتنامي دور الفواعل غير الدولاتية في مجال القضايا الإنسانية وعقب جملة الإصلاحات الهيكلية-الوظيفية في منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تم بلورة القضايا في شكل مؤتمرات وندوات عالمية، تعكس مدة الثقل المعنوي لها، وهو ما عبر عنه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من خلال برنامج الألفية الإنمائي متعدد الأبعاد (الثمانية).

هذا ما حفز للبحث في موضوع التفاعل بين المنظمات غير الحكومية و بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة سعياً لإسقاط المنظور الحوكماتي على القضايا الإنسانية، من هنا نطرح الإشكال التالي:

كيف تشارك جهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من منطق تفاعلي -تشبيكي في حوكمة القضايا العالمية ذات الصبغة الإنسانية، المرتبطة بالأهداف الإنمائية للأمم المتحدة؟

في سياق الإجابة عن الإشكالية المطروحة، فرضت الضرورة البحثية معالجة المحاور التالية:

- 1- الحوكمة العالمية للقضايا الإنسانية: دراسة على مستوى المقاربات النظرية.
- 2- التفاعلات الثنائية بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المجالات الإنسانية-الإنمائية: التنمية الإنسانية، حقوق الإنسان، والأمن الإنساني.
- 3- نحو موضوعة الترابطات الإستراتيجية-التوازنية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لحوكمة القضايا الإنسانية.

1- الحوكمة العالمية للقضايا الإنسانية: دراسة على مستوى المقاربات النظرية

ساهمت شبكة عنكبوتية من المتغيرات في إدراج الحوكمة كمفهوم معياري-قيمي في مجال القضايا الإنسانية الدولية وغير الدولية، سعياً للوصول لما يعرف بالسلام المستدام، التنمية المستدامة،...إلخ، من منظور تشاركي للفواعل الرسمية وغير الرسمية. لذلك سنحاول من خلال هذا المحور توضيح المنطلقات المفاهيمية، والمرجعيات التاريخية لمفهوم الحوكمة وكذا المقاربات النظرية المفسرة، في سياق التوجه نحو إدراجه كمنظور قيمي لمعالجة القضايا الإنسانية.

1.1- المرجعية التأسيسية للحوكمة: المفهوم، الخصائص والفواعل

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى ميدان الدراسات السياسية، حيث لحد الساعة لم يتم ضبط مضامينه المختلفة، ويعود الفضل لعلماء الإقتصاد في إبراز هذا المصطلح السياسي الجديد من خلال إحتكاكهم بالمؤسسات المالية النقدية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) سعياً لمعالجة الإختلالات القائمة. ثم أخذ هذا

المفهوم في التطور في ثمانينيات القرن 20م* إلا أنّ بداية استخدامه في العلوم السياسية تعود لبداية التسعينيات من القرن 20م في سياق محاكاة علماء السياسة للإقتصاديين وللتنظمات الدولية¹.

أثبتت الدراسات الحديثة أنّ المشاكل الحالية تحمل صفة العالمية في ظل التحولات القيمية، الإقتصادية، السياسية وتحديات العولمة زادت من شدة التشرذم، مما فرض ضرورة البحث عن نظام خاص لتجاوز التناقضات النظرية في العلاقات الدولية². حيث كانت العمليات السياسية العالمية المعقدة، والانتقال من البعد المالي إلى البعد الإيكولوجي، وربط مصير المجتمعات ببعضها، غياب الفعالية والمساءلة³، إندماج الدراسات الأمنية-بالدراسات التنموية، إمتدادات الهجرة الجماعية، تفشي الإيديولوجيات السياسية، من أبرز أسباب إعادة النظر في تبني حلول فعالة لتجاوز هذه التحديات المتنامية من خلال طرح جديد في مضمونه⁴.

يتجسد هذا الطرح فيما يعرف بالحوكمة governance، التي عرفت في الإدارات الأمريكية من منطلق أنّها: "مجموعة شبكات بيروقراطية عالمية تتضمن أفرادا لديها القدرة على توفير السلع العالمية من منظور إقتصادي، وتوفير الكفاءة والفعالية والتوافقية، والتقارب، تسعى لتعزيز التعاون الدولي والتنظيم، بهدف التخفيف من حدة التوترات والصراعات وتغيير شكل البيروقراطيات الدولية، والعمل على إدراجها في القطاع غير الحكومي⁵.

وهي من أولى جهود التنسيق في السياسات الوطنية، وفق قاعدة الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، مع توفر المعارف التقنية والجهات الفاعلة الدولية وغير الدولية، لتعبر بذلك عن عمليات تشاور مع مجموعة من الجمعيات التجارية، الشركات، المنظمات غير الحكومية، الهيئات الإستشارية التي لا تحمل الطابع الرسمي⁶.

يستخدم مفهوم الحوكمة للإشارة إلى الأنظمة الدولية International regimes، المجتمع الدولي International society، الهيمنة بالإستقرار Hegenomic stability، ديناميكيات العولمة Dynamics of globalization، متابعة صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والأمم المتحدة، التحولات العالمية Global change، التحول في الإقتصاد السياسي العالمي، الحكومة العالمية world government، المجتمع المدني العالمي global civil society. حيث عرفت في لجنة الحكم العالمي 1995 من منطلق أنّها: "تحديد مجموعة من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، تهدف لإدارة الشؤون المشتركة بطرق مختلفة من خلال تحديد الممارسات الإجتماعية، إسناد الأدوار والتفاعلات، إضافة لإدراج

* نشر في هذا الصدد لمدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت إسهامات كبيرة في هذا المجال خلال ثلاثينيات القرن 20م. من خلال أبحاث ronald coase الذي يؤكد على أنّ علاقات التعاون الداخلي مؤسسة ما تسمح بتجنب كلفة الصفقات والمعاملات: كالعقود، المفاوضات، وتحديد معايير ومقاييس الجودة، ثم البحث عن السعر الأفضل. توج رونالد كواس مجهوداته البحثية بدراسة مرجعية في 1937 بعنوان: "طبيعة المؤسسة"، طرح فيها الأسس الجديدة للمؤسسة العصرية. من ثمة نجد كتابات Oliver Williamson من خلال إهتمامه بالعلاقات السلطوية.

¹ صالح زباني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، (باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 12-13.

² Harto hakovirt ، "global problems and their governance the contribution by the figure", tolk about :understanding the global system, safir project: department of political science ,Turki.

³ David held, and Angus fane hervey, "democracy, climat change and global governance. democratic agency and the policy", policy network paper , november 2009.

⁴ Peter wilkim , "global poverty and Orthodox security", third world quarterly, vol23, N04, carfax publishing taylor and francis group, 2002, P. 638-640.

⁵ Jean grugel, and Necola piper, critical perspectives global governance: rights and regulation in governing regimes, (New York :routledge Taylor and Francis group, 2007),P.04.

⁶ Mack barnett and R duvall, national, international, regional and global governance.international cooperation, (cambridge university press, 2005), P. 84.

دور التدفق المعلوماتي والترتيب المؤسسي. هذا ما حتم إعادة صياغة السياسات وإتخاذ القرارات وتنفيذها وفق مقاربة تضمينية بين الحكومة والمواطنين بفعالية وشفافية.¹

حيث أنه سعيًا لإدارة الصراعات المسلحة والتوجه نحو العمل متعدد الأطراف multilateral action، لابد من إدارة مشاكل المجتمع العالمي global community بتبني أدوات ومؤسسات جديدة لتعزيز مجهودات حفظ السلام متعددة الأطراف بالتكيف بين: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مكتب منسق الشؤون الإجتماعية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مكتب شؤون نزع السلاح، برنامج الغذاء العالمي، مجهودات لجنة بناء السلام، المؤسسات الاقتصادية العالمية الخاصة، والمجتمع المدني العالمي*، سعيًا لإنعاش السلام، تأمين الموارد، تنسيق الفعاليات السياسية، الأمنية، والتنمية، تشكيل أنظمة الإنذار المبكر للتخطيط المشترك². لتصبح بذلك الحوكمة من هذا المنظور عملية مستمرة، تعاونية، تشمل المؤسسات الرسمية والترتيبات غير الرسمية من منظمات حكومية وغير حكومية، حركات المواطنين، والشركات متعددة الجنسيات³.

2.1- خصائص ومركزات المنظور الحوكماتي وإسقاطاته على القضايا الإنسانية

أضحى مفهوم الحوكمة منظور معرفي جديد في العلوم السياسية بصفة عامة، عقب نهاية الحرب الباردة قوامه مجموعة من المؤشرات أهمها:

زيادة أهمية ظاهرة العولمة وتأثيرها على وسائل الضبط محليًا، وطنيًا، ودوليًا.

الصعود الحاد للقضايا البيئية، التي أكدت في قمة ري ودي جانيرو 1992.⁴

بروز الشبكات الوطنية العابرة للحدود Transnational activist network، مشاركة المنظمات غير الحكومية في نشاطات المنظمات الحكومية في مجال حفظ السلام.

التربط الإقتصادي-التكنولوجي الذي يتجاوز حدود السيادة الوطنية⁵.

بروز العديد من الخلافات والصراعات بين الدول والتكتلات سيما المتعلقة بالمعايير التي تنظم قضايا التجارة، البيئة، الحقوق الإجتماعية، التجارة، والصحة العمومية.

صعود موجة الرفض والتساؤل على جدوى المعايير standards، والمؤسسات العالمية من قبل الدول السائرة في طريق النمو⁶.

¹ Jean grugle, and necola Op.cit,P. 07.

*ولتجاوز التناقضات المفاهيمية الناتجة عن الإختلافات اللغوية في إشكالية الترجمة سنورد هذه الكلمات المفتاحية بلغتها الأصلية على النحو التالي: the office of the coordinator for humanitarian, the office of the united nations high commissioner for refugees, the office of the united nation for human rights, the office for disarmament affairs, the world food program, peacebuilding commission, global economic institutions, global civil society.

² Issue Brief, Op.cit.

³ Jean Grugle, and Necola piper, Op.cit,P.03.

⁴ صالح زباني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 20.

⁵ Christoph knill, and Dirk lehmkuhl, private actors and the state : internationalization and changing patterns of governance, (2002), P.42.

⁶ صالح زباني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 28.

التفاعلات بين الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تحدث في إطار من الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، وفق نظام تعددي يشرعن عملية صنع القرار، بإدراج الشفافية Transparency، المشاركة Participation، التوافق، حكم القانون Rule of law، الإستجابة Responsiveness، المساءلة،... إلخ.¹
لخص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (OCDE) مرتكزات الحوكمة في:

أ- المشاركة: تتمثل في مشاركة أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر²، في إطار من الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان بمشاركة المجتمع المدني، القطاع الخاص، والدولة.³
ب- الشفافية: اتخاذ وتنفيذ القرارات وفق القواعد والنظم المتوافق عليها مجتمعياً⁴، ترمي للعلنية وحرية تداول المعلومات.⁵

ج- المحاسبة والمساءلة: من المحاور الرئيسية للمؤسسات الحكومية، مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص⁶، بخضوع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للمحاسبة.⁷

د- العدالة: تتضمن تطبيق القوانين وتنفيذها دون تمييز، بهدف حماية حقوق الإنسان وتوفير الفرص المتكافئة⁸، وتطبيقه على مختلف شرائح المجتمع.⁹

هـ- الإستجابة: مخرجات المؤسسات والعمليات السياسية التي تشبع حاجات المجتمع.¹⁰

ز- التمكين empowerment: توسيع قدرات الأفراد بتوفير البيئة الملائمة المساعدة على تحقيق الأهداف.

تهدف هذه الأركان لضبط العلاقات ضمن مستويات الحوكمة ما من شأنه أن يساهم في تعظيم الفعالية، تقليص التكاليف المرتبطة بالعملية (الخسائر المادية والبشرية)، والسعي للسلام المتساند من خلال مراجعة أساليب عمل البعثات إنطلاقاً من مقارنة تشبيكية تعتمد على تصميم عمليات حفظ السلام بإشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية في مسعى متكامل لبناء السلام يرتكز على أركان الحوكمة.¹¹

¹ Archer.R, " united nations, non-governmental liason service, development dossiers, market and good governance". cited in: <http://www.unsystem.org/ng/s/documents/publications/en: develop dossier1dd.viewed> February 2004.29/04/2020.01:20.

² صالح زياني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 30.

³ "The three Actors upon governance :state,market and civil society "government essay, gender equality"; read in : [international perspective.free research papers.cited in:www.freeonline-research-papers.com/three-actors-upon-governance.state-market-civil-society](http://www.freeonline-research-papers.com/three-actors-upon-governance.state-market-civil-society).29/04/2020.01:29.

⁴ صالح زياني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 30.

⁵ هاجر خلافة، دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 158.

⁶ صالح زياني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 31.

⁷ هاجر خلافة، المرجع السابق، ص 158.

⁸ صالح زياني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 31.

⁹ هاجر خلافة، المرجع السابق، ص 159.

¹⁰ صالح زياني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 31.

¹¹ هاجر خلافة، المرجع السابق، ص 159.160.

من الديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان، وفق نظام تعددي يشرعن عملية صنع القرار، بإدراج الشفافية، المشاركة، التوافق، المصلحة المشتركة، الإستجابة، المساءلة، الفعالية والكفاءة¹. مع تقديم للجهات الثلاث للحكومة تعليمات حول الكيفية التي ينبغي أن تحقق العدالة المجتمعية مع توضيح القواسم المشتركة، حيث أن المجتمع لا يتطور إلا بسير مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، لإحداث التوازن في ظل نظام ديمقراطي²، يشجع التناسب ويسعى لتجاوز التبعية وفق مقاربة تشاركية³.

2- التفاعلات الثنائية بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المجالات الإنسانية – الإنمائية "الأمن الإنساني، التنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان"

يعكس دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال القضايا الإنسانية، إعتداد نموذج التمييز العقلاني و إستخدام النهج التحليلي، الذي يعكس البنية التاريخية- الهيكلية Historical structural المرفوقة بمبدأ التنظيم المؤسساتي العميق، من خلال إعطاء أهمية للعمليات الإجتماعية، دراسة الضغوط الداخلية و العوامل الخارجية سعياً لتحقيق الإتصال المعياري Normative connection بين الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة⁴.

حيث عقب جملة الإصلاحات الهيكلية في منظومة الأمم المتحدة تنامي التوجه نحو التركيز على الجهات الفاعلة بإتخاذ إجراءات تطبيقية تدعم التفاعل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، كمجلس الأمن، الجمعية العامة، الأمين العام، قوات السلام، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، و الممثل السامي لمفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية... إلخ⁵.

تبعاً لذلك وعقب توسع أدوار الأمم المتحدة من حيث النشاط عقب الإصلاحات الهيكلية، وتنامي تدخل الفواعل غير الدولاتية مجسدة في المنظمات غير الحكومية، هذه الأخيرة التي أقحمت في عديد المجالات ذات الصلة بالقضايا الإنسانية، حيث أصبحت تهتم بـ:

- معالجة مسألة نزع السلاح، إعادة الإدماج في النزاعات المجتمعية.
- ضرورة إعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية بما يتناسب والتطورات الهيكلية- الوظيفية.
- نزع الألغام، إصلاح القطاع الأمني للمساعدة في تعزيز نشر سلطات الدولة.
- التأسيس لإطلاق العملية التنموية في مرحلة ما بعد النزاع، بالشراكة مع الأمم المتحدة⁶.

¹ Archer,R, Op.cit.

² The three actors upon governance : state,market and civil society, Op.cit, P.123.

³ Jean michel baer, global governance of science, "report of the expert group on global governance of science to the science.economy and society directorate", (director general for research .European commission, 2009).P.09.

⁴ Asref aksu, the united nation, intra state,peacekeeping and normative change: new approche to conflict analysis.(Manchester university press, 2003),p.14-15.

⁵ Asref Aksu, Op.cit.,p15.

⁶ خولة معي الدين يوسف، المرجع السابق، ص 498.

لذلك لنا أن نحدد المستويات التصورية لإسهام المنظمات غير الحكومية في الأمن الإنساني، كون أن هذه الأخيرة تمتلك مؤهلات معتبرة جعلت منها إحدى الفواعل المعنية بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع، حيث إكتسبت خبرة ميدانية نتيجة طبيعتها غير الرسمية و مرونتها في التعامل¹.

كون أن خدمة الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة لا يجب أن يكون هدفه إستبدال البنية التحتية و الموارد المادية فقط، إنما يشمل كذلك تقوية البنى الإجتماعية، السياسية و الإدارية للمجتمعات²، من خلال ضمان إسترجاع وحماية حقوق الأفراد، لتمكينهم من بناء قدراتهم، والإخراط في مختلف العمليات التنموية.

1.2- تعزيز الأمن الإنساني بين مقتضيات إقرار النظام العام ومتطلبات حماية حقوق الإنسان:

يتطلب تحقيق الموازنة بين مقتضيات الأمن الإنساني وحقوق الإنسان حسب المقرب الدوري للمنظمات غير الحكومية تجاوز الطروحات الجدلية إستنادًا للمقاربة التوفيقية للأمن الإنساني، هاته الأخيرة التي تجمع بين المقاربة التوسعية والمقاربة الضيقة للمفهوم.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بعض المحاولات الجادة لدراسة مختلف القضايا ذات الأبعاد الإنسانية طرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني، حيث تمكن الباحث BLATZ في 1966 بكتاب عنوانه: Human security: some reflections، من التأكيد على أن الأمن الإنساني مفهوم شامل يظم العلاقات الإجتماعية- التفاعلية³. وهو ما أكدت عليه لجنة برونتلاند Bruntland Commission، التي أصدرت تقريرًا بعنوان: "Our Common Future" في 1987، تم التأكيد فيه على أن أية إستراتيجية للتنمية المستدامة لا بد أن تهدف لتحقيق الأمن الإنساني⁴.

المقاربة الموسعة للأمن الإنساني: يركز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في تقريره حول التنمية الإنسانية 1994 على أن: الأمن الإنساني هو السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع، المرض، القمع، والحماية من الإضطرابات المفاجئة⁵.

المقاربة الضيقة: تركز على تحديد مظاهر العنف التي تسببها النزاعات ومختلف التهديدات الناتجة عن سياسات الدول الفاشلة، المحددة من قبل الباحث Andrew Mack في النزاع داخل الدولاتي عوض ما بين الدولاتي.

أما المقاربة التوفيقية تركز على الجمع بين الطرحين السابقين من خلال تحديد المستويات وتوفير المرونة (كافة أبعاد الأمن الإنساني)⁶. في هذا السياق ونظرًا لتبني مفهوم حقوق الإنسان من منظور Andrew kuper في إعتبره أن

¹ Jonathan Blais, Consolidation de la paix et approche globale : Vers une Intégration des ONGs,p.6.www.peacebuild.ca/blais-vers20%une20%approche20%globale.pdf.

² Ibid, p.8.

³ خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي و الدولي.(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009)، ص.22.

⁴ Kanti Bajpai, An expression of threat versus capabilities across time and space.security dialogue, Vol.35, N.03,2004,p.3.

⁵ United nations development program :human development report.(new York: oxford university press,1994),p.23. press,1994),p.23.

⁶ Taylor Owen, Human security-conflict, critique and consensus colloquium remarks and a proposal for a three hold based definition security dialogue, 2004, p.138.

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق التي تتعلق بالإنسان كإنسان، حيث أخذت الدول تتسابق من أجل تعزيزها، فكل فرد يتمتع بها دون تمييز سعياً للتأسيس لمستقبل النظام الدولي كما نص عليه الإتفاق العالمي لحقوق الإنسان¹.

2.2 المنظمات غير الحكومية وثنائية الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

تتعدد العوامل المساعدة على ممارسة دور المنظمات غير الحكومية في الشق التوازني لدورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتوفير متطلبات الأمن الإنساني، نلخص أهمها على النحو التالي:

- تحرر هذه المنظمات نسبياً من القيود والعراقيل التي تقف في وجه المنظمات غير الحكومية.
 - عضوية هذه المنظمات قاصرة على الأفراد دون الحكومات، مما يترجم الجانب التمويلي المستقل.
 - تمتعها بقدر من الإعراف من جانب الأمم المتحدة*، ما يحفز شراكاتها متعددة المستويات².
- لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP دوراً حاسماً في وضع أجندة الأمن الإنساني، حيث تمت الإشارة سابقاً إلى أن العلاقة بين التنمية والأمن الإنساني تلقى إهتماماً متزايداً من طرف مؤسسات الحوكمة العالمية³، ولنا أن نحدد مجالات مشاركة المنظمات غير الحكومية بالموازاة مع الهياكل المتخصصة للأمم المتحدة من خلال:
- 1- بناء الشبكات التعاونية: بإعتماد مبدأ الشراكة الإستراتيجية على المستويين المحلي والدولي، حيث تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى توسيع مجال العمل وتطوير الشراكات الفعالة لحماية حقوق الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني (الم.غ.ح و الوكالات المتخصصة)⁴.
 - 2- لجان تقصي الحقائق: تتمثل في هيئات التحقيق المساعدة على تقييم التكاليف الإنسانية الناتجة عن التهديد، كونها تحظى بالمصداقية والشفافية⁵.
 - 3- التمكين وبناء القدرات: حيث يتطلب تجسيد الأمن الإنساني بناء القدرات والتمكين بصياغة برامج تدريبية تفاعلية على المستوى القاعدي، وورشات تدريبية لتغيير الذهنيات بمشاركة الجماعات المحلية.
 - 4- الإعلام والدعاية: من خلال القيام بنشر المعلومات حول الأمن الإنساني، وتعزيز السلم الاجتماعي، مع التأكيد على أن بناء الأمن الإنساني مساهمة مهمة في مسار التنمية متعددة الأبعاد⁶.
- حيث تبرز الأنساق التفاعلية عبر مستويات متعددة نلخصها من خلال النقاط التالية:

¹ Andrew Kuper, democracy beyond borders, justice and representation in global institutions.(Oxford university press, 2006), p.26.

* المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن: " للمجلس الإقتصادي والإجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلية في إختصاصه، ومن ضمنها حقوق الإنسان، إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية، بعد التشاور مع أعضاء الأمم المتحدة".

² رمزي حوحو، دور المنظمات والهيئات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. مجلة المنتدى القانوني، العدد السابع، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، ص 93.

³ Caroline Thomas, Global governance, development and human security: Exploring the links, third world quarterly, Vol.22,N02, 2001, P.160.

⁴ غادة علي موسى، إعادة النظر في إستراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية. (ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي: الأمن الإنساني في الدول العربية)، عمان: الأردن، 14-15 مارس 2005، ص 17.

⁵ David.P.forsythe, human rights in international relations.(new york : cambridge university, 2006),p.89.

⁶ هاجر خلافة، المرجع السابق، ص 69.

الدول: بما أنّ الدول تمنح المنظمات الدولية غير الحكومية الوضع القانوني لوظائفها، مع حرية الرفض أو القبول مما يحتم على المنظمات الدولية غير الحكومية التسليم بالنشاط في ظل التشريع الوطني لدولة المقر.

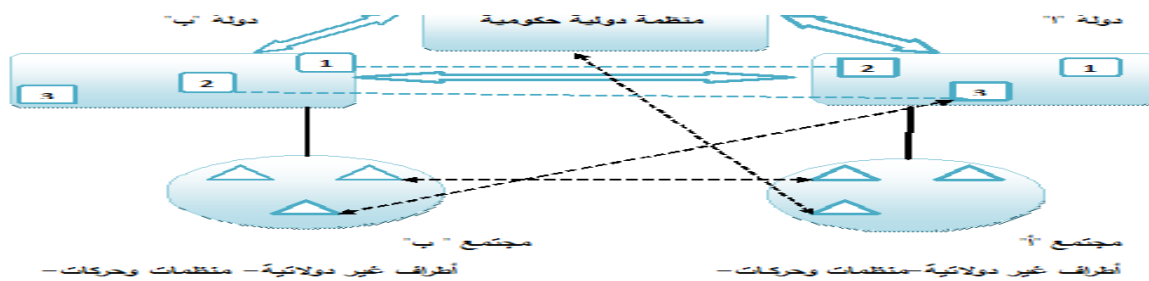
المنظمات الدولية الحكومية: بعض المنظمات غير الحكومية تتعاون مع فروع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة في نفس الهدف (منظمة اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، ... إلخ).

المنظمات الدولية غير الحكومية: تتقاطع في النشاط والهدف*، بتنسيق متعدد الإتجاهات¹.

هذا النوع من التفاعلات (الدولة، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية) له تأثير إندماجي على الدول، حيث هذه المنظمات تقتطع من صلاحيات الدول في مجالات معينة وتشترك عملياً في مجالات أخرى، ويظهر ذلك جلياً في تعدد المنظمات وتعدد أنشطتها ذات السلطة فوق القومية Supra National، التي تسمح بإتخاذ سلطة التقرير التي تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذها، ويقوم التوازن بطريقتين إمّا بتخلي الدولة عن صلاحياتها والسماح المباشر للمنظمة بالمشاركة، أو بشكل غير مباشر نتيجة ظروف موضوعية معينة تفرض على الدولة التكيف معها.

هذا ما أوضحه جوزيف ناي Joseph Nye و روبرت كيوهن Robert Keohane في تأكيدهما على أنّ التفاعلات عبر الدبلوماسية والدور الفعال للأطراف غير الدبلوماسية ينعكس في السياسة العالمية² إجمالاً ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): مخطط توضيحي للتفاعلات بين الدولة، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية



المصدر: ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 95.

من الشكل: ترمز الأرقام 1، 2، 3، للأطراف والوحدات الفرعية الرسمية في الدولة، ورمز المثلثات للوحدات غير الدبلوماسية في المجتمع (شركات، حركات تحرر، منظمات غير حكومية، ... إلخ)، يرمز السهم المضاعف الأزرق للتفاعلات الدبلوماسية (بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية)، في حين يعبر الخط الأسود العريض عن تفاعلات ضمن دبلوماسية والسهم المتقطع الأسود عن التفاعلات عبر حكومية، والسهم الأزرق المتقطع عن التفاعلات عبر الدبلوماسية. لذلك يعبر المخطط عن نمط جديد من التفاعلات ثلاثية الأبعاد في شقها الإنساني.

* من أمثلة ذلك المنظمات المتعلقة بحقوق الإنسان: كمنظمة العفو الدولية، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حركة المسيحيين من أجل مناهضة التعذيب (ACAT)، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW)، المرصد الدولي للسجون (OIP)، الحركة ضد العنصرية واللاإنسانية (LICRA)، مدارس بلا حقوق (ESF)، الأخوة الإنسانية (FDH)، عدالة بلا حدود (JSF)، محققون بلا حدود (RSF).

¹ مارسال مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 400.

² ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 99-100.

3.2. موضوعة المنظور الحوكماتي في مجال القضايا الإنسانية

تهدف الحوكمة في إطار القضايا الإنسانية إلى: توفير الأمن الجسدي physical security، ضمان بيئة مستدامة، تحقيق خدمات وأهداف إنسانية، تحقيق حكم القانون rule of law، وتطوير المجتمع المدني¹. سعياً لمعالجة التحديات المتنامية.

بما أن نظام الحوكمة العالمية يحوي الحكومات الوطنية، المنظمات العالمية، المنظمات الدولية غير الحكومية، مجموعات المصالح، المجموعات الإستيمولوجية فهو يهدف لتنسيق جهود حفظ السلام من خلال: تعزيز الإتفاقيات الثنائية لنزع السلاح، والسعي لتوحيد الثقافة السياسية. حماية حقوق الإنسان وفق مقاربة توازنية.

بناء نظام حكم القانون ذو الصبغة العالمية، والبحث عن حلول فعالة وبناءة holistic solutions.

تجاوز الصراعات الطبقية-الثقافية، تشجيع الحوار وقبول الآخر.

تجاوز المقاربة العسكرية وتبني المقاربة المتعددة.

القضاء على العنف، الفقر، اللامساواة وتحقيق العدالة التوزيعية².

ربط أجندة المجتمع العالمي من خلال ربط قضايا التنمية بالبيئة، والحد من السباق نحو التسلح وحفظ السلام من خلال بناء علاقات تفاعلية دولية المستوى لتجاوز العنف والنزاعات.

الحد من الأسلحة النووية nuclear weapons، والحد من الفكرة المنادية بأن القوى العظمى major power هي المسؤولة عن حل مشاكل الحوكمة العالمية.

تفعيل حوار ما بين الديانات inter-religious وما بين الثقافات inter-cultural، من خلال الموازنة بين الدين والقيم، نشر ثقافة الإحترام والتسامح بين الديانات والجماعات البشرية.

الربط بين السلم والأمن من خلال مقاربة تشاركية لتفعيل إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وبناء المجتمعات³.

هذا ما تطلب تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني ووكالات القطاع الخاص لموضوعة المنظور الحوكماتي في مجال القضايا الإنسانية خاصة بعد جملة التطورات التي تعرضت لها، وبسبب تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في حد ذاتها، ونظراً لطبيعة العلاقات التفاعلية⁴.

3. نحو موضوعة الترابطات الإستراتيجية – التوازنية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لحوكمة القضايا الإنسانية:

¹ Volker rittberger, global governance and the united nations system, Op.cit, P.18.

² Vijay Mehta, Op.cit.

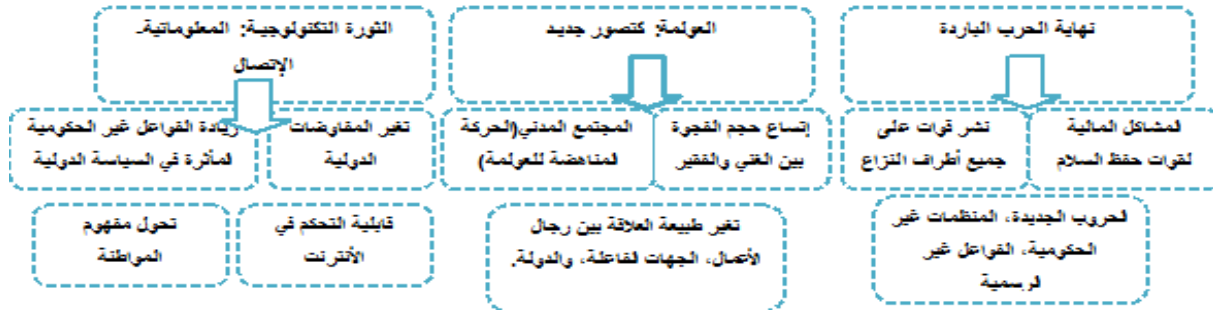
³ ibid.

* نشير في هذا الصدد لعلاقة المنظمات الدولية غير الحكومية مع الفواعل الدولية الأخرى، حيث تعمل الدول على منح المنظمات الدولية غير الحكومية الوضع القانوني لوظائفها، مما يفرض على NGOs التسليم بالنشاط في ظل التشريع الوطني لدولة المقر. في حين علاقاتها بالمنظمات الدولية الحكومية فنجد تعاون كبير مع فروع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة (منظمة اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، إلخ) ويكون تناسق بينها وبينها المنظمات غير الحكومية ذات النشاط المتشابه (منظمة العفو الدولية، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الرابط الدولية ضد العنصرية واللاإنسانية، الأخوة الإنسانية، عدالة بلا حدود، محققون بلا حدود).

هذه التفاعلات لم تمنع من بروز عدة معيقات وظيفية- نسقية وتفاعلية، أدت لنسبية ومحدودية الفعالية، تتمحور هذه المعيقات بين مستويين المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي، على النحو التالي:

1.3. التحديات الأمنية الحوكماتية (الفواعل الرسمية)، وتحديات المنظمات غير الحكومية

شكل رقم (02): مخطط توضيحي لتحديات الحوكمة العالمية في إطار القضايا الإنسانية.



Source::volker rittberger, global governance and the united nations system.Op.cit.P. 30

من الشكل: يتضح جلياً تعدد مستويات التحديات الأمنية الحوكماتية، حيث بالدرجة الأولى لم تقتصر فقط على تحديات المنظمات غير الحكومية، أو جملة الفواعل غير الحكومية، بل تمحورت حول ثلاث نقاط محورية من خلال تأثيرات نهاية الحرب الباردة، تأثيرات العولمة كتصور جديد، وتأثيرات الثورة التكنولوجية بما فيها فواعل المعلوماتية والإنصال، ليتم الانتقال مباشرة نحو التفصيل الجزئي للتحديات وفق ما هو مذكور أدناه.

في هذا السياق: أوضحت الباحثة مارتينا فيشر أن أغلب المنظمات غير الحكومية ليست مستقلة فعلياً بل توجهها الحكومات، كما أن أدائها في تغير مستمر نتيجة متطلبات الأسواق المانحة ووسائل الإعلام، ما يجعلها تبني مناهج غير توافقية مع الواقع الاجتماعي، إضافة لعدم خضوعها لأية رقابة ديمقراطية وخلوها من الضوابط الشرعية.

كما تلخص معيقات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية بمتغيرات نوردتها على النحو التالي:

أ- التمويل والموارد البشرية: أكدت الباحثة " مارتينا فيشر " أن التمويل غير المنسق للمنظمات غير الحكومية يؤدي لما يعرف بـ " رهاب المشاريع Projectomania " ، ذلك أن المنظمات غير الحكومية تركز جهودها التمويلية على المناطق المدنية والمدن الصغيرة، متجاهلة المدن الريفية، وهو نفس ما تعانیه نتيجة ضعف الإنخراط البشري في المنظمات.

ب- الخصوصية المجتمعية: تلعب العادات، التقاليد والأعراف دوراً في تثبيط عمل العديد من المنظمات غير الحكومية من خلال نشر شعارات تتنافى والقناعات المجتمعية-المحلية، ما يفرض على المنظمات غير الحكومية تكيف نشاطاتها بما يتناسب والخصوصية المجتمعية. نذكر في هذا السياق التأثير السلبي للمتغير الديني في عمليات بناء السلام، كونه يجمع بين دور مزدوج يتمثل من ناحية في إسهامه بدرجة كبيرة في تشكيل عقبة أو تحدي لعمل المنظمات غير الحكومية، ومن ناحية ثانية في الصبغة الدينية للمنظمة ما يشجع على الانقسام الطائفي والعرق داخل المجتمعات.

ت- الشرعية المنظماتية: من ناحية مدى قبول المنظمة من قبل الشعب داخل المجتمع، ومدى نزاهة وإستقامة أعمالها، لذا توجد العديد من الخطابات المناهضة للمنظمات غير الحكومية، من حيث وصفها كوسيلة في يد الحكومات الأجنبية من أجل التأثير على السياسات الوطنية الداخلية وتشكيل ملامح دولة ما بعد النزاع¹.

2.3. الإسقاطات الترابطية-الإستراتيجية على القضايا الإنسانية

معنى الترابط الإستراتيجي وفق هذا المفهوم ذو شقين، شق يتعلق بالموازنة بين الفواعل الرسمية وغير رسمية في إطار عمليات حفظ السلام، وشق يتعلق بموازنة المواضيع ذات الصلة بحفظ السلام: كموازنة حقوق الإنسان و متطلبات الأمن الوطني، موازنة أبعاد الأمن الإنساني مع مقتضيات الواقع الدولي (مكافحة الإرهاب مثلا).

هذا ما يقتضي تفحص المبادئ التوجيهية للموازنة وفق مقارنة متعددة المستويات ، موضحة بالتفصيل في دراسة كل من Ben Golder و George Williams، المعنونة بـ: balancing National Security and Human Right : Assessing the Legal Response of Common Law Nations to Threat of Terrorism على النحو التالي:

التركيز على الأسس النظرية التي تعزز الموازنة بين حقوق الإنسان والأمن الوطني من منطلق تبادلي-ترابطي، بعد تفعيل قاعدة الإنتقال من التنافسية إلى التبادلية، والفصل في أولوية الجدل .

تفعيل منطلقات العلاقة الإستراتيجية التي ظهرت بواورها بصفة خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتدابيرها على الأمن الوطني وإنتهاكات حقوق الإنسان وما صاحبها من تشريعات بعد ذلك نتيجة الفصل التقليدي بين حقوق الإنسان والأمن الوطني القائم على المبدأ البراغماتي².

تتضمن العلاقة الإستراتيجية المصلحة المشتركة-المتبادلة، التي تتضمن وفق William.W.Burke الموازنة بين الإنشغال السياسي وقضايا الأمن الوطني بعد معالجة الأثر المترتب عن أحداث 11 سبتمبر 2001 ، في إطار مكافحة الإرهاب.

التأكيد على الإلتزامات المحلية، الإقليمية والدولية، وتوسيع فكرة قداسة حقوق الإنسان في الديمقراطيات الغربية الليبرالية، حيث يؤكد كل من Philip Radook و Irvin Kotler على ضرورة التخلي عن القيود التشريعية نظرا لدرجة خطورتها على حقوق الإنسان بـ"إعادة تصنيف مفاهيمي-دلالي، وفق ما تمليه الأهداف المجتمعية.

التأكيد على المنطلقات الفكرية للطرح التوازني بين حقوق الإنسان والأمن الوطني إستنادًا إلى مبادئ الميثاق الكندي للحقوق والحريات 1982، وهو ما يمكن تفعيله بمقاربة الأمن الإنساني.

المحافظة على المصالح المجتمعية (أمن الفرد، غياب العنف، إحترام حقوق الأقليات،... إلخ) ومراعاة الحجة الأكثر إلحاحًا من قبل صانع القرار (الإستراتيجية الفعالة) مع تبني التشريع بالوسائل التي لا تتعد عن حقوق الإنسان³.

¹ هاجر خلافة، المرجع السابق، ص 176.

² George Williams, & Ben Golder, "Balancing national security and human right : Assessing the legal response of common law nations to the threat of terrorism", **Journal of comparative policy analysis**, vol.8, N01, March 2006, P.57.

³ Ibid. P.58.

تبرز تفاعلات وأدوار الحوكمة العالمية في مجال القضايا الإنسانية بداية من خلال معالجة مشاكل الأمن الإنساني، بما فيها التهديدات الأمنية الجديدة عن طريق: نزع السلاح، تعزيز حقوق الإنسان، بناء قاعدة عالمية للقانون، تجاوز صراعات الدين والثقافة ومد العولمة، تجاوز العنف والإرهاب¹.

نفس ما توجه إليه الباحث فولكر ريت بارغر Volker Rittberger في دراسته: Global Governance and the United Nations System في سعيه لتطبيق منظور الحوكمة العالمية على أجندة المسرح الدولي وفي صدارتها قضايا حفظ السلام، في تأكيده بالانتقال من العولمة إلى الحوكمة العالمية² كونها تتكفل بـ:

- إيجاد حلول شاملة للقضايا المترابطة وتحمل مسؤولية التعامل بصورة جماعية، بإعتماد نهج متعدد الأطراف في التعامل مع التهديدات، من خلال إقتراح مفهوم السلام المشترك Common peace.
- ربط جدول أعمال التنمية بالبيئة ونزع السلاح من خلال بناء شراكات على المستوى الوطني والعالمي، حيث لا يمكن بناء السلام دون التخفيف من حدة الفقر، العمل على إنشاء المؤسسات التنموية الفعالة، ضرورة الدفاع عن إنتهاكات حقوق الإنسان من الصراعات العنيفة³.
- تحفيز الأهداف المجتمعية، مع ضرورة التركيز على دور المنظمات غير الحكومية كأطراف فاعلة مع الحرص على عدم إلغاء دور المجتمع المدني العالمي، المؤسسات العالمية و المنظمات فوق القومية عبر الحدودية⁴.

خاتمة:

بناءً على تحليلنا للمقال المتعلق بالشراكات متعددة المستويات بين الأمم المتحدة، و المنظمات غير الحكومية في مجال القضايا الإنسانية (الأمن الإنساني، حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية)، يتضح أن معالجة مدى قدرة وكفاءة المنطق التشبيكي-العملي بين الفواعل الرسمية، مجسدة في الترتيبات المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة، و الفواعل غير الرسمية، مجسدة في المنظمات غير الحكومية في معالجة القضايا الإنسانية-الإنمائية، من مداخل عالمية تلخص في مقترح الحوكمة العالمية، وطرح الترابط الإستراتيجي-التوازني من منظور إنساني-إنمائي عوض براغماتي-مصلحي، يؤدي بصفة نسبية لتحقيق الهدف المنشود. و هو ما يقود بنا لاستخلاص النقاط التالية:

- على الرغم من المنطلقات السببية ذات التوجه الإقتصادي للحوكمة إلا أن طبيعة المتغيرات الدولية خاصة النمطية منها دفعت بالحوكمة للإتجاه نحو المجال الأمني الذي يعتبر من أعقد المجالات نظراً لإرتباطه بحقل القضايا الإنسانية والنزاعات المجتمعية.

- خصائص المنظور الحوكماتي العالمي من منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ساهم بدرجة كبيرة في ضبط الأسس المنهجية الدقيقة اللازمة لتحديد كيفية عمل المنظور متعدد الشراكات، وإسقاطه على القضايا الإنسانية بما فيها حقوق الإنسان، والأمن الإنساني.

¹ Vijay Mehta , Op.cit.

² Volker Rittberger, Op.cit,P.16.

³ Vijay Mehta, Op.cit.

⁴ Colin Bradford, Global Governance for the 21st century, Op.ci,P. 24.

- عقب الإصلاحات التي شهدتها الأمم المتحدة في المجال المعياري، تم التوجه لإقحام المجالات الإنسانية في إطار النزاعات المجتمعية، حيث لم تقتصر الفاعلية على نزع السلاح فقط، بل تفعيل المبادئ المعيارية ذات الصلة بالنمط التفاعلي متعدد الأبعاد.

- على الرغم من أن المهمة الأمنية مهمة دولانية بامتياز، إلا أن للمنظمات غير الحكومية في إطار الشراكة البنيوية مع منظمة الأمم المتحدة، ساهمت في خلق بيئة تفاعلية - علائقية وفق أطر منهجية محددة لإعطاء الأولوية للقضايا الإنسانية، مقارنة مع الأمن القومي. وبرز ذلك بصفة جلية عقب تأثيرات تشريعات 11 سبتمبر 2001، التي هدفت للحد والتخفيف من مصيدة العلاقات الواقعية، إلى العلاقات البنيوية - الإنسانية.

- بروز التحديات النمطية الموضحة يقود بنا إلى تقديم توصية جد منطقية - على الأقل من وجهة نظر الباحثين - تتعلق باعتماد شقين، أحدهما يرتكز على القطاع الخاص، و الثاني يتمحور حول أهمية المنظور الإسلامي، هذا الأخير الذي يتبنى فكرة التعدد كفطرة إنسانية ذات منحى إيجابي .

قائمة المراجع

أولا/ باللغة العربية:

1- الكتب:

1. صالح زباني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، باتنة، دار قانة للنشر والتوزيع، 2010.
2. مارسال مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986.
3. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي و الدولي، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.
4. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

2- المجلات:

1. رمزي حوحو، "دور المنظمات والهيئات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية"، مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد السابع.

3- الملتقيات:

1. غادة علي موسى، "إعادة النظر في إستراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الدولي: الأمن الإنساني في الدول العربية، عمان: الأردن، 14-15 مارس 2005.
- 4- الرسائل الجامعية والأطروحات:

1. هاجر خالفة، دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2014.

ثانيا/ باللغة الأجنبية:

1- Books:

1. Asref aksu, the united nation, intra state, peacekeeping and normative change: new approach to conflict analysis, Manchester university press, 2003.
2. Andrew Kuper, democracy beyond borders, justice and representation in global institutions., Oxford university press, 2006.
3. Christoph knill, and Dirk lehmkuhil, private actors and the state : internationalization and changing patterns of governance, 2002.

4. David.P.forsythe, human rights in international relations, new york : cambridge university, 2006.
 5. Jean grugel, and Necola piper, critical perspectives global governance: rights and regulation in governing regimes, New York , routledge Taylor and Francis group, 2007.
 6. Mack barnett and R duvall, national, international, regional and global governance.international cooperation, cambridge university press, 2005.
 7. Taylor Owen, Human security-conflict, critique and consensus colloquium remarks and a proposal for a three hold based definition security dialogue, 2004.
2. **Reviews :**
1. Caroline Thomas, Global governance, development and human security :Exploring the links, third world quarterly, Vol.22,N02, 2001.
 2. David held, and Angus fane hervey, "democracy, climate change and global governance.democratic agency and the policy", policy network paper, november2009.
 3. George Williams,& Ben Golder, "Balancing national security and human right :Assessing the legal response of common law nations to the threat of terrorism", Journal of comparative policy analysis, vol.8, N01, March 2006.
 4. Kanti Bajpai, An expression of threat versus capabilities across time and space,security dialogue, Vol.35, N.03,2004.
 5. Peter wilkim , "global poverty and Orthodox security", third world quarterly, vol23, N04, carfax publishing taylor and francis group, 2002.
3. **Seminars:**
1. Harto hakovirt, "global problems and their governance the contribution by the figure", talk about :understanding the global system, safir project, department of political science ,Turki.
4. **Reports:**
1. Jean Michel Baer, global governance of science, "report of the expert group on global governance of science to the science, economy and society directorate", directorate general for research .European commission, 2009.
 2. United nations development program , "human development report", new York: oxford university press,1994.
5. **Sites:**
1. Archer.R, united nations, non-governmental liason service, development dossiers, market and good governance.cited in:bit.ly/3rkEmun
 2. Jonathan Blais, Consolidation de la paix et approche globale : Vers une Intégration des ONGs,p.6, cited in :bit.ly/3HoZJAi
 3. The three Actors upon governance :state,market and civil society ,government essay, gender equality"; read in : international perspective,free research papers.cited in :bit.ly/3Hu8ER6.